

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز: مساعد النائب العام/ عمان.

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠ عن محكمة جنايات مادبا المتضمن رد اعتبار المميز ضده.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً للسبب التالي:

أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وذلك يرد اعتبار المميز ضده رغم
عدم توافر الشرط المنصوص عليه في المادة (٣٦٤/ب) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية بحقه حيث إن العقوبة المحكوم بها المميز ضده هي جنائية وأن
تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة الجنائية المحكوم بها المميز ضده هو ٢٠٠٨/٣/٢٢
وبالتالي لم تنتقض المدة المنصوص عليها في المادة الأخيرة وهي ست سنوات وعليه
يكون قرارها مخالفاً للقانون والأصول.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً
وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٩٨٠

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن المميز ضده كان وبتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢ قد تقدم بالطلب رقم ٢٠١٣/١٩٩ إلى مدعي عام مأدبا طالباً رد اعتباره ومرفقاً ما يلي:

١- كتاب إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل قسم القيد رقم ٤٦/٢/٤٦/٢ قيوود/٨٦ تاريخ ٢٠١٢/٤/٧ ومرفق بطيه كشف باسم المستدعي رقم ٤٦/٢/٤٦/٢ تدقيق/٨٦ تاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

٢- كتاب صادر عن إدارة المعلومات الجنائية رقم ١٤١٣/٧٢/٩ تاريخ ٢٠١٣/٤/٧ ومرفق بطيه كشف أسبقيات باسم المستدعي بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

٣- صورة طبق الأصل عن القرار الجزائي رقم ٢٠٠٦/٢٥٢ محكمة الشرطة فصل ٢٠٠٧/٢/١١.

٤- أن يبين أنه كان حسن السلوك وأن يثبت التحقيق في سيرته بعد الإفراج عنه أنه قد صلح فعلاً.

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ أحال المدعي العام الطلب إلى محكمة جنابات مأدبا.

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٥٠ قررت محكمة جنابات مأدبا رد اعتبار المستدعي (المميز ضده).

لم ترنض مساعد النائب العام بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

وعن سبب التمييز:

فإن المادة (١/٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد نصت على ما يلي:

باستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس ومع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز إعادة الاعتبار إلى كل محكوم عليه بجناية أو جنحة بقرار قضائي إذا توافرت الشروط التالية:

١- أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو صدر عنها عفو أو سقطت بالنقادم.

٢- أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدر عنها مدة ست سنوات إذا كانت العقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جنحية ويؤخذ بمثلي هذه المدة لإعادة الاعتبار في الحالتين إذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى المقصود.

٣- أن تكون الإلزامات المدنية التي انطوى عليها الحكم قد تم الوفاء بها أو أسقطت أو جرى عليها التقادم أو أن يثبت المحكوم عليه أنه كان ولا زال في حالة إعسار لم يتمكن منها الوفاء بتلك الالتزامات ويشترط في حالة الحكم بالاختلاس أن يثبت المفلس أنه قضى الدين أو أبرئ منه.

٤- أن يبين أنه كان حسن السلوك وأن يثبت التحقيق في سيرته بعد الإفراج عنه أنه قد صلح فعلاً.

وفي الحالة المعروضة يتبين من الأوراق المرفقة لا سيما كتاب مدير مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (٤٦/٢/تدقيق/٨٦) تاريخ ٢٠١٣/٤/٧ أن المستدعي تم الإفراج عنه بعد تنفيذ الحكم الصادر بحقه في القضية الجنائية رقم ٢٠٠٦/٢٥٢ (محكمة الشرطة) فصل ٢٠٠٧/٢/١١ القاضي بحبسه لمدة سنة ونصف والرسوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٢.

وحيث إنه تقدم بهذا الطلب بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ فتكون مدة الست سنوات التي اشترطتها المادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لم تنقض بعد الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه.

لذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضي

القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٧/٢٥ م

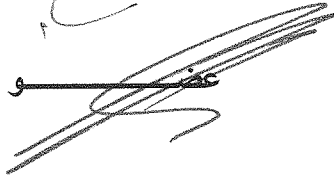
القاضي المترئس



عضو



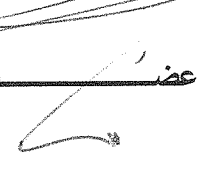
عضو



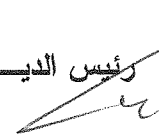
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقة / س.ع

